شرف أحمد الحريبي

● تشير الشواهد اليومية إلى أن هناك إطفاءات (انقطاع الكهرباء) نتيجة لقدم بعض وحدات التوليد التي تستدعي صيانتها لإعادتها إلى منظومة العمل، وهذا خارج عن الإرادة.

كما تجري الترتيبات المتزامنة لإصلاح وتفادي توقف تلك المولدات قدر الإمكان لإبقائها تعمل بصورة مرضية.

فالمواطن يحكم على الكهرباء من خلال استمراريتها أو انقطاعها فهو لا يدرك ما تعانيه الكهرباء من شحة الموارد المالية وعظم دورها في مسئولية تحقيق الرفاهة بتامين الكهرباء، ناهيك عن ديونها المتراكمة لدى فئات المستهلكين والحقيقة أن الكهرباء مظلومة فالذي يده بالنار غير الذي يده بالماء.

وكما يقول الشاعر:

لا يسهر الليل إلا من به ألم
ولا تحرق النار إلا رجل واطيها

● يعتبر قطاع الكهرباء من القطاعات الحيوية التي تساهم في تكوين التنمية وتعزز من معدلات الاسراع بها، بما تحققه من طاقة لدوران عمل أنشطة الصناعة بمختلف مستوياتها، من ورش، معامل، ووحدات إضافة مما تقتضيه الحاجة من إنارة للمساكن ومراكز الخدمات في كافة القطاعات.

● يحقق قطاع الكهرباء نمواً مضطرداً ١٠٪ سنوياً بتزويد المستهلكين بطلباتهم من الكهرباء لمختلف الاستخدامات في أرجاء الجمهورية وهي نسبة مرتفعة تدل على درية الاهتمام والجدية من القائمين في إدارة قطاع الكهرباء لمواكبة عهد الوحدة التي تتزايد به أنشطة وبرامج التنمية.

● تشهد اليمن شق الطرقات وإنشاء المباني والتوسع الرأسي في تلك المنشآءات ونمو الورش، المعامل ،إنشاء الجمعيات التعاونية في مجالات الزراعة والأسماك، وزيادة متطلبات الأفراد من استخدامات للطاقة تفي باحتياجاتهم المتنوعة في شتى مرافق الحياة وبعزا الفضل بالتطور المشهود في عملية التنمية إلى القيادة الحكيمة التي منّ الله فيها على وطننا الحبيب بقيادة ابن اليمن البار الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

● في الكهرباء يتم التوليد لتزويد المدن الرئيسية وانشاء محطات تحويل لتحقيق مرونة في توزيع الأحمال بين المناطق والأحياء إضافة إلى التحسينات المستمرة في شبكات التوزيع والإمدادات من جهة كما أن انشاء مراكز توليد بالمدن الثانوية لمواجهة ضغط الطلب على إمدادات الكهرباء لتلك المناطق والفروع من جهة أخرى.

● وضع الكهرباء القائم يبرز فجوة كبيرة بين الطلب على إمدادات الكهرباء ومقدرة التوليد كجانب عرض متاح إضافة إلى قصور السيولة النقدية بالقطع الأجنبي بصفة أساسية للوفاء السريع والعاجل لسد تلك الفجوة، ناهيك عن أن مولدات التوليد لا نتوقع أن تظل تعمل إلى ما لا نهاية دون عطب أو تجديد.

● إن قطاع الكهرباء من القطاعات الحساسة التي تبرز بها أية أعطال بسرعة دون تأخير لارتباطها في كل منزل، وفندق، ومصنع، ومراكز خدمات.

● إن الإدارة والتنظيم ممتازان لتوفر عناصر يمنية ١٠٠٪ مؤهلة وكفؤة ومتخصصة في إدارة الأعمال بمختلف المواقع في أرجاء البلاد، فلا غلو إن قلنا أن العنصر البشري يبذل جهوداً بتنفيذ المهام ،من صيانة، تركيبات، إنشاءات، تحسينات، تعديلات.. الخ، وما يبذله العاملون في مختلف مراكزهم يفوق معدلات ساعات العمل المعتادة وبأجور ومزايا محدودة.

● يساهم قطاع الكهرباء بتشغيل آلاف العاملين المنتشرين في عموم المحافظات إلى جانب امتلاك الكهرباء أصولاً من آليات ومعدات، ومواقع، ومستلزمات لا يستهان بقيمتها وتواجه الكهرباء نفقات التشغيل الثابتة منها والمتغيرة، فما هو متاح من ايرادات لا يغطي نفقات التشغيل مجتمعة حيث أن نسبة ٧٠-٨٠٪ من نفقات التشغيل ترجع إلى كلفة الوقود المستخدم للتوليد.

● وهناك خطط وبرامج سنوية يجري العمل على تنفيذها بكافة المستويات عن طريق منح السلطات والصلاحيات لمراكز التنفيذ في شتى الإدارات وطبقاً للخطة العامة السنوية للقطاع وتتابع إدارة الكهرباء كافة الأعمال بتقارير إنسيابية من أعلى إلى أسفل والعكس لضمان سلامة سير إجراءات التنفيذ.

● من الأهمية إدراك المستهلكين والكتاب، المحررين فنائي الكاريكاتير جهود العاملين بالقطاع وأنهم موضع ثقة يقومون بتأدية أعمالهم على أكمل وجه، وتبذل الإدارة جل اهتمامها في متابعة العمل، للتغلب على أوجه القصور بما يحقق تقديم خدمة أفضل وجدير بالحكومة أن تضاعف استثماراتها في هذا المرفق الحيوي للحاق بمعدلات التنمية المتزايدة.

والله من وراء القصد،،

العرب رحلة حلوة

حسين جمال البكري

■،، كنت واحدا من ركاب ذاك التاكسي القبرصي المسافر معنا إلى مدينة «ليماسول» حيث شواطئ البحر و الكروم والناس الطيبين.. هيه في التاكسي كانت الكراسي نظيفة وواسعة ومريحة وأثناء الرحلة غير مسموح لأحد من الركاب أن يمارس هوايته بالثرثرة أو الكلام إلا للضرورة القصوى وبصوت خافت أما السائق النظيف الأنيق والمؤدب جداً فهو هادئ وسكوت نعم لقد إستفدت واستمعت بنعمة الهدوء (الرلاكس) بالشكلاته! وأخيراً توقف التاكسي وقال لنا السائق بأدب شديد هيا تفضلوا

.. لقد وصلنا قلب ليما سول .

*نزلنا وسط ميدان شعبي صغير تحيط به بيوت قبرصية تحفظ عن ظهر قلب حكايات وذكريات قديمة .

وأمامي وجدت فندقاً بسيطاً صغيراً واستراحته الخشبية بكراسيها مفتوحة تماماً على الميدان وكم سررت لأن النزلاء يتكلمون العربية وفجأة من وراء ظهري سمعت صوت شاب عربي يقول لي أأنت عربي ؟

-نعم أنا عربي مثلك ..(ضحك)

-إذن تفضل معي. هذا المطعم ملكي أن وزوجتي القبرصية نحن نقدم فيه الأكلات العربية وأنت اليوم ضيفنا !!

- وهل عندكم محشي كوسا وعنب وباذنجان ! هل عندكم كباب - عندنا. وكل ما تشتهي نفسك .

أولا أريد حجز غرفة في هذا الفندق -

إن غالبية نزلائة هم عرب لاجئون مساكين.

وبعد أن أمسكت بيده وقبل الدخول بلحظات

سمعت العرب الجالسين في الإستراحة يسألونه : أهو عربي ؟أهو عربي قال لهم مبتسماً : نعم هو عربي(عربي)

وقد شعرت بفرح كبير لأنني لم أسمع أحداً منهم ولو شخص عربي واحد يسأله أو يسألني عن بلدي حسب واقع التجزئة والكراهية واقع بوابات الحدود المصطنعة

بل سألوه عني: (أهو عربي) وفجأة جاء صوت إمرأة من داخل غرف الفندق كانت تستغيث ابني، ابني مريض ساعدوني حينئذ وعلى الفور هرع إليها جميع العرب هرعوا لمساعدتها كيف، لا وهي عربية . ومن لها غيرنا في هذه البلاد وكم إرتحت حين سمعت صوتاً عربياً يقول لبعض القبارصة : وحتى لو لم تكن عربية نحن سوف نساعدها إنها أخلاقنا العربية حينئذ قلت في نفسي: يا إلهي الحمد لك على هذا الواقع العربي الجميل ...

هل يلبي تعليمنا متطلبات العصر الذي نعيشه؟!

محمد أحمد سنان

● يهتم الكثير من المسؤولين عن التعليم في وزارات التربية والتعليم في الأقطار العربية بالمناهج تحت مسميات عدة يظهر من محتوياتها انتمائها للحداثة ومواكبتها للعصر الذي نعيش فيه ولكن في الحقيقة الواقع يثبت عكس ذلك ويؤكد بأن تلك المناهج غير حديثة إلاّ بأسمائها فقط، أما محتواها فلا جدة فيه ولا يواكب عصر العولمة الحاضر، وفي مقال سابق تكلمنا عن العولمة وقلنا أن العالم أصبح عبارة عن قرية واحدة نتيجة التقدم المذهل في مجال المعلومات والاتصالات وقلنا أن لا خوف من ذلك علينا وثقافتنا إذا ما تفهمنا ماذا يراد منا، ولا يمكن أن تكون هناك مؤامرة تحاك بالظلام ضد أقطارنا من قبل البلدان المتقدمة، إذا ما أحسنا فهم المستجدات وليست كلها شر على شعوبنا، وإنما نقول بأنها قد أضافت آفاقاً جديدة أمام ثقافتنا وأسهمت في تقدم الإنسانية وشحذت الهمم مما دفع الكثير من الشباب الواعي المتزن للاهتمام بالإبداعات العلمية التي مازلنا نجهل الكثير منها ولم نحسن استيعابها ويجب أن نعرف أن وظيفتها ليست طمس الحضارات كما يعتقد البعض والحقيقة إن وضعنا لا يؤهلنا لمواجهة ذلك التحدي في إطار الثورة العلمية والعولمة التي تهتم بالأنماط الاقتصادية والثقافية والسياسية علماً أن ثقافتنا لديها القدرة على مواجهة ذلك إذا ما ركزنا الاهتمام على المواطن وأحسنا تعليمه وإعداده للحياة لأنه يتميز بالكفاءة والإبداع كسائر البشر، بل لا نبالغ إذا قلنا ربما يكون أكثر تفوقاً من غيره في البلدان الأخرى، إذا توفر له ما يتوفر لغيره والمهم أن نتحرر من الأوهام التي تجعلنا باستمرار نجتر الموروث الثقافي في كل حياتنا ونسينا أننا أمة ذات حضارة عريقة، وسبق لا يمكن تجاهله في كثير من المجالات في الوقت الذي كانت فيه الشعوب المتقدمة اليوم ترزح تحت كابوس التخلف والجهل والظلام ،ولكن انعكست الأمور وتحولنا إلى أماكنهم بعد أن كانت حياتنا أكثر ازدهاراً وتقدماً في كثير من شؤون الحياة ولمواكبة ذلك ينبغي الاهتمام بمشروعنا الحضاري المتميز وبالذات في مجال التعليم والمعرفة وعلينا مواجهة الثقافات الأخرى بالاستيعاب ومواكبة العصر وإطلاق العقل العربي من الجمهود إلى الابداع مع المحافظة على الخصوصية والتركيز على عناصر التعليم والاعتراف بأن مناهجنا لازالت متواضعة بل أن أغلبها مضى عليه وقت طويل دون تجديد وبه الكثير من الحشو إضافة إلى عدم الاهتمام باعداد المعلم بطريقة كافية وجيدة وواعية وضحية هذا التخبط هو الطالب الذي يعتبر متلقياً فقط يحفظ ما يحدد له ويرجع هذا لأسباب عديدة منها:

- البيئة وثقافة الأسرة وأسلوب التربية وغياب التخطيط الجيد كل هذا يعرقل دخولنا في نسيج النظام العالمي الجديد ولتجاوزه يتحتم علينا إعداد الكوادر التعليمية على مستوى رفيع وذلك باتباع أساليب حديثة وتقنية عالية، وهذا ممكن إذا توفرت النية الصادقة ويأتي بعد ذلك الاهتمام بالخطط واحتياجات التنمية مبتعدين عن العشوائية التي تمارس اليوم بشكل يبعث على التخوف من المستقبل الذي ينتظرنا ثم نحرص على أن يكون المنهج بعيداً عن التلقين ويقودنا للإبداع والنقد المفيد في الرفض والقبول وبهذا يمكن صياغة مشروعنا الحضاري لأمة كان لها مكانة متميزة بين الأمم باعتبار التعليم مشروعاً استثمارياً مهماً له عوائد عالية المردود ألا وهو الإنسان ولن يكون هذا الا بتشابك الأيادي الخيرة لمن يهتمون بأمور التربية والتعليم وأن نعمل على متابعة هذه الفكرة المتواضعة في تعليمنا الذي لم يصل إلى مرحلة الحبو ولكنه يربض مكانه بشكل عقيم لا يمكن أن يتحرك للأمام إذا لم نتحرك نحن بطريقة إيجابية وفاعلة مقدرين جسامة المهمة ونبلها وأهميتها لمستقبلنا فهل نحن فاعلون؟

العرب..ومرحلة تاريخية فاصلة

عوض بن سعيد باقوير

التحولات الكبرى التي شهدها العالم خلال العقدين الاخيرين بدءاً من انهيار الاتحاد السوفييتي ومروراً بالتطورات التقنية وثورة المعلومات والحرب على الارهاب وانتهاء بالتحولات السياسية وفرض الهيمنة الاحادية من قبل الولايات المتحدة شكلت مفصلا حيويا في السلوك العربي قيادات وشعوبا فالعالم العربي بكل هزائمه وتناقضاته وقدراته غير المستغلة يعيش مرحلة تاريخية فاصلة.

وبعيدا عن كل الهموم العربية فان مسالة جلد الذات لم تعد تجدي نفعا وبدلا من ذلك فالقرار الصائب هو التقدم للامام والتركيز على بناء عالم عربي قوي يقوم على اقامة تكتل اقتصادي وليس سياسيا واقامة هياكل سياسية تقوم على الشفافية والاستقلالية والعدالة.

الجيل الجديد العربي لا ينبغي ان يكرر الاخطاء التاريخية والتي كانت لها ظروفها ولا بد من وضعها في سياقها التاريخي، النمو الديموغرافي يعطي اشارات الى صناع القرار بان الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بحاجة الى خطط مدروسة بعيدا عن الشعارات والارقام الوهمية.

مراكز الدراسات والبحوث في العالم العربي ينبغي ان تفعل لتبقى مرشدا للحكومات ولمنظمات المجتمع المدني حول الاتجاهات العامة للسياسات مما يعطي حقائق جديدة تتماشى وتطور المرحلة التي تعتمد على التخطيط والبرمجة والبعد عن العشوائية والتخبط.

منهجية التفكير.. خطوة أساسية

يبدو للكثيرين ان هناك ازمة تفكير منهجية في التعاطي مع الشان العربي وان الدخول في تغيير السياسات قد تكون له نتائج وخيمة على النظام الرسمي العربي وهذا ما يجعل من امر التغيير وخطوات الاصلاح الشامل ليست فقط بطيئة بل وغير مقتنع بها في كثير من الأحيان باعتبارها شرورا غربية ينبغي تجنبها تحت أي مبررات داخلية.

مسالة الدخول في منهجية جديدة قوامها الاحساس بان هناك معضلة ان لم تكن معضلات كبيرة تعيشها الدول العربية وان ايجاد حلول واقعية لهذا الكم المتزايد من المشكلات يحتاج الى وقفة جادة مع الذات وبدلا من ايجاد المبررات وتراكمات الماضي لا بد من البحث عن وسائل علمية وخطوات عملية لتغيير السياسات العقيمة القائمة.

فالجامعات العربية على سبيل المثال تخرج مئات الآلاف من الشباب الذين يفتقرون في كثير من الأحيان الى مهارات حقيقية وهذا بغرض اعادة النظر في سياسات التعليم ومدى ملاءمته لسوق العمل، هناك تضارب في المصالح بين قوى سياسية واقتصادية وهذا يتحول الى صراعات وقوى تسيطر على مقدرات وثروات هامة تعطي نتائج سلبية على اقتصاديات هذه الدول، ليست هناك شفافية في طرح القضايا بسبب الافتقار الى هياكل ديمقراطية حقيقية.

فالرأي والرأي الآخر ليس هو اختراع غربي بل ان الاسلام الحنيف هو الذي شرع هذا المبدأ وهناك آيات قرآنية عديدة تتحدث عن المساواة والعدالة الاجتماعية والرأي والرأي الآخر وقصة الخليفة العادل عمر بن الخطاب مع المرأة عندما جادلته وقال قولته الشهيرة اصابت امرأة واخطأ عمر.

فالاسلام الحنيف هو الذي يحمل كل هذه الحقائق الناصعة ومن المهم على صناع القرار في العالم العربي ان يؤمنوا في البداية بان الخيارات النابعة من تاريخهم وعاداتهم وقيمهم موجودة وتحتاج فقط الى معالجة تتماشى مع تطورات العصر، اذن منهجية التفكير خطوة أساسية تسبق أية خطوة في الاتجاه العملي لمراجعة السياسات الخاطئة.

نحو تكتل اقتصادي شامل

الحديث عن الوحدة السياسية العربية يبقى حلما مشروعا للاجيال ومع ذلك فإن الحديث الواقعي يدور حول ايجاد تكتل اقتصادي عربي يؤمن الحد الأدنى للتكامل العربي في هذا العصر المليء بالتحديات والمنافسة والهيمنة.

فقرارات القمة الأخيرة في تونس لا بد ان تفعل على صعيد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعلى صعيد توحيد السياسات المالية والنقدية والاسواق العربية وان يكون هناك تفعيل حقيقي للتجارة البينية وتبادل مشاريع الاستثمار لاستغلال الاموال الكبيرة التي يدخرها العرب في المصارف الامريكية والغربية والتي تقدر باكثر من الف مليار دولار وهو مبلغ كبير يحتاج الى وقفة جادة مع الذات وبدلا من ايجاد المبررات وتراكمات الماضي لا بد من البحث عن وسائل علمية وخطوات عملية لتغيير السياسات العقيمة القائمة.

فالجامعات العربية على سبيل المثال تخرج مئات الآلاف من الشباب الذين يفتقرون في كثير من لكل الخطوات في مجال الاستثمار والتجارة والعولمة الجديدة.

أمام العرب مرحلة في غاية الدقة. فالسياسة الدولية لا تعطي العربي الكثير من الحركة على صعيد القضايا الرئيسية، فالوضع في فلسطين والعراق لا يستطيع العرب فعل الكثير نظرا لأن الولايات المتحدة اصبحت هي المسيطرة بشكل كامل على القضايا الدولية بدليل ان دول الاتحاد الأوروبي تكتفي بالتصريحات والمعارضة الرمزية ومن هنا فإن أمام العرب اولا ايجاد لغة المصالح وهو الاقتصاد وبعد ذلك يمكن الحديث عن المشاركة في اللعبة السياسية من خلال أوراق حقيقية، فالنفط لم يعد ورقة يمكن الركون اليها كثيراً نظرا للسيطرة الامريكية على مقدرات السياسة الدولية ومنها العالم العربي الذي يعد أحد المصادر المهمة للامدادات النفطية.

الإرادة السياسية.. غائبة

من الأمور السلبية في ذهنية صناع القرار في العالم العربي هو غياب الارادة السياسية لفعل شيء حقيقي وهذا ما جعل الامور تتفاقم حتى ان تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية وضع العرب في مؤخرة الاقاليم في العالم وهي مفارقة تستحق التوقف والسؤال هل السبب قلة الموارد الطبيعية والمادية، أم نقص في العقول؟ والاجابة لا هذا ولا ذاك ولكنها منهجية التفكير القائمة على الفردية والانانية والتشبث بالمراكز لأطول فترة ممكنة.

ان العالم العربي يفتقر الى أدوات منهجية حيوية مثل مراكز قياس الرأي. فالعالم الحديث يتحرك وفق ارقام واحصائيات وأمزجة الرأي العام على صعيد القضايا المختلفة ومن هنا فإن السياسات العربية لا تصنع على هوى الناس بقدر ما تصنع على هوى القلة المسيطرة على الأمور على اعتبار ان هذه القلة تعرف مصلحة الأكثرية وهذه مفارقة أخرى فقرارات تونس لا بأس بها في ظل المعطيات على الأرض، فاصلاح هياكل جامعة الدول العربية أمر مطلوب وملح، وقضايا الاصلاح الداخلية في كل قطر عربي ايضا مسالة مهمة ولكن يظل السؤال قائما هل يمكن تغيير منهجية التفكير والانطلاق بقوة الى الامام؟ أم تظل الارادة السياسية هي عقبة يصعب فك طلاسمها؟ المراهنة على عمل عربي جماعي مفيد للجيل الحالي والأجيال القادمة مسالة مشروعة وخطوة تفاؤلية ولكن يظل هناك هاجس التراكمات على مدى نصف قرن.

غياب النموذج العربي هو الآخر مشكلة، في آسيا هناك النموذج الياباني الذي اتبعته بقية دول الآسيان، هناك نموذج الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ومشروع مارشال الذي جعل دولة مثل المانيا تصبح القوة الاقتصادية الأولى في دول الاتحاد الأوروبي ولن يمضي وقت كبير حتى تصبح في أفريقيا دولة النموذج وليس ببعيد ان تكون جنوب افريقيا هي هذا النموذج.

الافتقار الى النموذج الناجح ليس فقط هو الوحيد ولكن هناك سياسات مشتتة تجاه الآخرين بل يمكن القول وبكل شفافية إن الغرب والولايات المتحدة يتساءلون عن هذا التناقض في السياسات العربية ـ العربية.

انها اشكالية المنهج وغياب الارادة السياسية التي تبقى عملية محورية في كل التقاطعات والتجاذب السياسي في العالم العربي.

استحقاقات ٢٠٠٥

سيكون عام ٢٠٠٥ هو عام استحقاقات العولمة والسؤال هل استعدت الدول العربية الاعضاء في الجات لهذه المرحلة ونتائجها على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أم ان الأمور سوف تظل غير واضحة وعلى نظرية عندما تأتي العاصفة واحن رأسك حتى تمر ولكن مشكلة العولمة لن تمر بل هي استحقاقات دائمة وطويلة وداخلة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة موقعة.

هل هناك بدايات تحضير محددة، وسائل الاعلام العربية هل بدأت في تهيئة الرأي العام بقضايا العولمة الاقتصادية وحرية الاسواق والجمارك وحرية البضائع والملكية الفكرية؟ أم ان الامور تسير بالشكل التقليدي القائم على الصدمة والصدمة المضادة؟ أم أن الأمور في العالم العربي وفي أدق مراحله تسير بالبركة؟

ان العولمة هي مرحلة جديدة من نمطية ومنهجية التفكير العالمي الجديد وهي صهر الثقافات والسياسات وعوالم الاقتصاد والمعلومات والاتصال في قالب واحد بمعنى تسويق بضاعة الاقوياء الى الضعفاء وايجاد الخيار القائم على السيطرة وتدوير رؤوس الاموال وفق معطيات المرحلة بحيث يظل اقتصاد السوق في يد الشركات المتعددة الجنسيات والتي تعد بمثابة الجمهوريات الجديدة بما تملكه من نفوذ مالي ومعلوماتي واستخباراتي يسهل من مهامها في دول العالم الثالثة.

ان لغة المصالح اختلطت فيها مفاهيم المال والاعمال والقوة العسكرية وثورة المعلومات والسيطرة على الموارد.

ان احتلال العراق يعد نموذجا على الترابط الوثيق بين المؤسسة السياسية والعسكرية الامريكية وشركات النفط والاعمال وهذا يعد نموذجا جديدا للعولمة والتي من مبادئها السيطرة على الارض والأجواء ومستقبلا الفضاء الخارجي.

وأمام هذه الاستحقاقات التي سوف تفرضها العولمة فانه لا بد من ايجاد قواسم عربية مشتركة للحفاظ على المصالح والهوية والتقليل من الخسائر قدر الامكان والاستفادة من بعض الايجابيات في وقت تظل مشكلة العرب الكبرى هي في نمطية التفكير وفي غياب سياسات واضحة وحديثة وادخال اصلاحات حقيقية وعدم الانتظار لنصف قرن آخر وايجاد آليات مرحلية وحلول واقعية لمشكلات اقتصادية واجتماعية وفكرية تتفاقم في كثير من البلدان العربية.

مواجهة التحدي هو أفضل السبل للتعامل معه، أما ترك الواقع بكل أمراضه وتداعياته وتراكماته فهذا هو الخطأ الاستراتيجي بعينه الذي سوف يدفع الجميع ثمنه وعندها يكون السؤال ليس فقط المواجهة ولكن كيف التخلص من كارثة أو كوارث لا بد من العقل الحصيف ان يدرك الابعاد الحقيقية، للمأساة العربية على اكثر من صعيد بعيدا عن التشاؤم والعواطف، المطلوب وقفة جادة من قبل النظم العربية مع النفس وبدلا من سياسة جلد الذات التي يشتهر بها العرب فإن البحث عن ضوء في آخر النفق هو الامر الأهم وبدون تكامل اقتصادي حقيقي تدعمه إرادة سياسية موحدة فإن الامور سوف تتجه الى الأسوأ في ظل معدلات ديموغرافية متزايدة في العالم العربي، في ظل عدم وجود نسبة وتناسب بين الموارد وزيادة السكان فهل من صرخة على واقع الحال؟؟

رأي بالكاريكاتير

alradhi 2 @hotmail.com

وجهة نظر

الرقم الوطني

ابراهيم المعلمي

● ،، فكرة إصدار الرقم الوطني كانت جيدة لو أنها كانت جادة بما فيه الكفاية، ولو أنها واصلت خطاها بنفس الوتيرة التي دفعت الناخبين للوقوف طوابير طويلة أمام صناديق الاقتراع للانتخابات البرلمانية.

● ولا بأس من ربط الحصول على البطاقة الانتخابية بالحصول على الرقم الوطني، أو العكس، طالما والنوايا كانت سليمة والهدف نبيلاً ويصب في النهاية لصالح المواطن وخدمة الوطن.. لكننا كنا ننتظر انجاز هذه الفكرة وتعميمها واستكمال الاجراءات المترتبة عليها في غضون أسابيع أو شهور قليلة بعد الانتخابات بحسب ما قيل للمواطنين في معظم الدوائر الانتخابية التي نفذت منها الأرقام الوطنية آنذاك.

● ونفهم أن المسألة لم تكن معلنة فقط بغرض حشد الجماهير للحصول على البطاقة الانتخابية وضمان المشاركة في الاقتراع.. وأن الفكرة لم تكن فقط استغلالاً لحماس المواطنين وحرصهم على ترقيم أنفسهم.. بل إنها في الحقيقة إحدى المعالجات والاجراءات الرئيسية التي تندرج ضمن برنامج الإصلاح الإداري أولاً.. وهي خطوة مطلوبة وضرورية لإصلاح وإصحاح الأوضاع المدنية والإدارية.

● فالرقم الوطني يعني إلغاء الازدواج في المواطنة وفي الوظيفة العامة وفي الشخصية..

وسيترتب عليه قطع دابر التزييف والتزوير والحد من الأعمال والممارسات المخلة بالأمن العام، كما أن من شأنه تسهيل الكثير من الاجراءات والخدمات للمواطنين.

almalemi @ hotmail. com